الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
19 November 2009
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد غارسيا غونزاليس (نائب الرئيس) . . . . . (السلفادور)

المحتويات

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

09-56137 (A)

في غياب السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا)، تولى السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠ صباحا.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (A/64/322 و A/64/377 و A/64/189 و A/64/76-E/2009/60 و A/64/373)

١ - **السيد تريبيلكوف** (المدير بالنيابة، مكتب تمويل التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرض تقرير الأمين العام بشأن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/64/322)، والتقرير المرحلي المقدم من الأمين العام بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية (A/64/189)، والمذكرة المقدمة من الأمين العام بشأن تنظيم الأعمال المقترح للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، وسلط الضوء على النقاط البارزة بها.

٢ - **السيد كليب** (إندونيسيا): تكلم نيابة عن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، التي انضمت إلى موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المؤتمر الرفيع المستوى المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية في العالم وتأثيرها على التنمية الذي عقد في حزيران/يونيه في عام ٢٠٠٩ قد برهن على الأهمية التي يعلقها المجتمع الدولي على متابعة توافق آراء مونتيري. وذكر أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز وزيادة فعالية العملية الحكومية الدولية الشاملة للقيام بمتابعة التمويل من أجل التنمية من شأنه أن يعزز دور الأمم المتحدة في التمويل من أجل التنمية. وأضاف أنه يلزم تعلم دروس للمدى الطويل من الأزمة في جميع المجالات المواضيعية الرئيسية الأربعة لتوافق آراء مونتيري. وقال إنه يتعين الحد من عدم استقرار تدفقات رأس المال وتجنب الحمائية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لبلوغ هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وقال إنه ينبغي أن يتاح الإعفاء من الديون لمزيد من البلدان وأن يكون لمزيد من البلدان صوت في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في العالم.

٣ - وذكر أن التمويل من أجل التنمية يتوقف قبل كل شيء على وجود نظام اقتصادي عالمي سليم. وقال إن إصلاح الهيكل المالي والاقتصادي العالمي وإقامة الشراكات العالمية لتيسير تعبئة الموارد والتنفيذ الوطني لسياسات الاقتصاد الكلي الضرورية أمور ينبغي أن تكون لها الأولوية. وأضاف أن قادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أكدوا في مؤتمر قمتهم الرابع عشر الذي عقد في تشا- آم هوا هين بتايلند في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ التزامهم بالإنفاق التنشيطي وتيسير الحصول على الائتمان وحرية تدفق السلع والخدمات، وطالبوا بمزيد من التعاون وبإجراء إصلاحات أكثر جرأة وإعادة الاستقرار والإنصاف في النظام المالي الدولي. وأضاف في هذا الصدد أنه قد يكون من المرغوب فيه إيجاد آلية للتنسيق تابعة للأمم المتحدة.

٤ - **السيدة بيثيل** (جزر البهاما): تكلمت نيابة عن الجماعة الكاريبية، التي انضمت أيضا إلى موقف مجموعة ال ٧٧ والصين، فقالت إن الأزمة المالية العالمية وتناقص المساعدة الإنمائية الرسمية كان لهما تأثير سلبي للغاية على البلدان النامية. وأضافت أن تدهور عائدات السياحة والتصدير والتحويلات والاستثمارات الأجنبية أدت إلى تباطؤ عملية اندماج دول الجماعة الكاريبية في الاقتصاد العالمي. وذكرت أن الجماعة الكاريبية ترحب بالمناقشات الجارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز وأنها ستحدد مواقفها بشأن هذه الترتيبات المؤسسية في الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية الذي سيجرى

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبالنسبة للوقت الحاضر، ذكرت أنها تود أن تشدد على ضرورة تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية كما تمت التوصية به في إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨.

٥ - **السيدة روفيروزا** (المكسيك): تكلمت نيابة عن مجموعة ريو فقالت إن تأثير تدهور تدفقات رأس المال وأسعار السلع الأساسية والتحويلات على أفقر البلدان يجعل الأخذ بنهج شامل في تناول المجالات الستة الرئيسية لتوافق آراء مونتيري أمرا أكثر أهمية. وذكرت أن إعلان الدوحة كان تطورا إيجابيا، ولكنه لم يعزز بالشكل الكافي آلية متابعة التمويل من أجل التنمية. وحثت على سرعة تنفيذ توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز عملية أصحاب المصلحة المتعددين الحكومية الدولية، وأعربت عن أملها في أن تكون هناك مشاركة كافية في الحوار الرفيع المستوى الذي سيجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقالت إن المطلوب هو إجراء إصلاحات موضوعية لا إصلاحات إجرائية.

٦ - وقالت إن بعض الدول الأعضاء في مجموعة ريو كان لها دور ريادي في وجود روح الشراكة الجديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية التي أشير إليها في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية (A/64/189). وذكرت أن المشاركة الواسعة من جانب كيانات غير الحكومات مسألة حيوية بالنسبة للتصدي للمجالات التي عجزت فيها الأسواق عن أن تأخذ في الاعتبار عائدات الاستثمار في المدى الطويل. وأضافت أنه قد يكون من المفيد تنظيم مناسبة بشأن الآليات المبتكرة لتمويل التنمية لدى التحضير لمؤتمر القمة الذي سيعقد في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأضافت أنه ينبغي أن يكون من المفهوم أن هذه الآليات المبتكرة ليست بديلا لتحقيق الهدف الذي سبق تحديده للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ورحبت بالموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده المجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) (A/64/76-E/2009/60)، ولكنه حبذ الأخذ بشكل أكثر تفاعلا وأكثر مرونة بالنسبة لمثل هذه المناسبات والمناسبات الخاصة التي يجري التخطيط لها بالنسبة للجنة.

٧ - **السيد راي** (نيبال): تكلم نيابة عن أقل البلدان نموا فقال إن أزمتي الغذاء والطاقة العالميتين والأزمات الاقتصادية والمالية العالمية التي وقعت مؤخرا أثرت تأثير بالغا على الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أن مؤتمر الدوحة الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ كان خطوة هامة نحو تنفيذ توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٢، وأنه ينبغي يجب إعطاء أولوية عالية لمتابعته، وخاصة بالنسبة لمسألة التمويل من أجل التنمية. وأضاف أنه يلزم إقامة عملية حكومية دولية فعالة وشاملة لهذا الغرض في إطار الجمعية العامة. وذكر أنه ينبغي في الوقت نفسه أن يحاول الفريق العامل المنشأ لمتابعة قرارات المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية إلى تجاوز ما تم تحقيقه بالفعل. وأضاف أن الأزمة الراهنة لا يمكن أن تكون مبررا لإلغاء الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ولكنها تجعل روح الشراكة العالمية أكثر ضرورة منها في أي وقت مضى. وقال إن الاستعراض المقترح للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٠ ينبغي أن يكون فرصة جديدة لإعادة تنشيط جدول أعمال التنمية بما في ذلك التعهدات المتعلقة بتمويل التنمية خلال السنوات الخمس المتبقية حتى عام ٢٠١٥، وخاصة لأن الأزمة الراهنة كشفت عن عدم كفاية ما اتفق عليه في العقد الماضي بالنسبة لمساعدة أقل البلدان نموا. وذكر أن هذه البلدان بحاجة إلى مستوى من التعاون الدولي معزز

وأكثر تحديدا. وذكر أنه ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تتحمل على نحو أكثر التكاليف والفوائد الاجتماعية للتحديد المالي، وأن تباشر الرقابة البعيدة النظر، وأن تتجنب الإسراف في التنظيم، على ألا يفرض ذلك على البلدان النامية شكلا معينا لتمويل التنمية. وأضاف أنه ينبغي تشجيع المصادر المبتكرة للتمويل، وخاصة تمويل المشاريع الصغيرة، مع السعي إلى زيادة الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٨ - وذكر أن أقل البلدان نموا قلقة لتعثر جولة محادثات الدوحة ولعودة الحمائية وأنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتيح لأقل البلدان نموا، نظرا لهشاشتها غير العادية، فرصة دخول منتجاتها إلى أسواقها بدون جمارك، وإعفائها من الديون، والقيام بغير ذلك من تدابير بناء القدرات. وأضاف أن الأمم المتحدة كان لها دور تنسيقي هام في مساعدة أقل البلدان نموا في التغلب الأزمات وأنه ينبغي لها، بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز، أن تعمل على الأخذ بنهج شامل تماما في جهود الإصلاح العالمي بالنسبة لتمويل التنمية. وأضاف أنه بعدما ثبت من عدم كفاية التنظيم المالي على الصعيدين العالمي والوطني، ينبغي أن تتخذ خطوات لإعادة الثقة وضمان عمل الأسواق المالية بشكل سليم وممارسة الرقابة بشكل أكثر دقة على تلك الأسواق وإصلاح النظام المالي العالمي.

٩ - **السيد وانغ كون** (جمهورية الصين الشعبية): قال إنه لا يمكن تحقيق التنمية بدون توافر الموارد المالية التي لها دورها الحاسم في سد الفجوة ما بين الشمال والجنوب. وأضاف أنه على الرغم من التقدم الذي تحقق في تنفيذ توافق آراء مونتيري فإن عجز التنمية الذي طال أمده لم يتم بعد التصدي له بطريقة فعالة. وذكر أنه منذ اندلاع الأزمة المالية الراهنة تعاني البلدان النامية من انخفاض الصادرات وهروب رأس المال وعدم الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تكاليف التمويل الخارجي وارتفاع البطالة؛ وأضاف أن مكاسبها التي حققتها بشق الأنفس أصبحت مهددة بالزوال بسبب نقص الموارد المالية.

١٠ - وقال إن المسؤولية الأولى عن تمويل التنمية هي مسؤولية الحكومات، ولكن دعم المجتمع الدولي مسألة حيوية. وأضاف أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تضع جداول زمنية عملية لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بدون فرض أية شروط، وأن تتوسع في الإعفاء من الديون بالنسبة للبلدان النامية. وقال إن ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تنشئ آليات للإنقاذ المالي سريعة الاستجابة وأن تعطي الأولوية لتقديم الدعم المالي للبلدان النامية بدون شروط قاسية. وأضاف أن البلدان ذات الدخل المنخفض سوف تستفيد لا من التمويل المالي غير التساهلي المرن الذي يستحق صندوق النقد الدولي الثناء على تشجيعه، ولكنها ستستفيد أيضا من إنشاء آلية أكثر فعالية للتصدي لمشكلة الأموال الشحيحة. وأضاف أنه ينبغي لجميع البلدان أن ترفض الحمائية التجارية، لأن التجارة محرك أساسي للانتعاش الاقتصادي العالمي. وقال إنه ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على بلوغ مفاوضات جولة الدوحة نتيجة موفقة لأن هذه المفاوضات حيوية بالنسبة لعملية تحرير التجارة العالمية، كما ينبغي مواصلة الجهود المبذولة لإصلاح الهيكل المالي الدولي. وذكر على وجه الخصوص أنه ينبغي اتخاذ خطوات لزيادة مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية الدولية وفي تحسين آليات الرقابة المالية.

١١ - **السيدة جيرفاسي** (بيرو): قالت إن البلدان النامية لحقت بها أضرار بالغة نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة، وخاصة البلدان التي كانت، مثل بيرو، تعمل في السنوات الأخيرة على توسيع وتنويع أسواقها الخارجية. وذكرت أنه يلزم لهذا تجنب الحمائية والانتهاء من محادثات

جولة الدوحة بدون تأخير. وأضافت أن من المهم أيضا ضمان الدعم الدولي للمشاريع المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يجري، في بلدان مثل بيرو، إدماجها في سلاسل الإنتاج والتصدير مما يجعلها وسيلة فعالة لمكافحة الفقر. وأضافت في الوقت نفسه أنه ينبغي التركيز في التعاون المالي بشكل متزايد على البحث والتجديد والتكنولوجيا وبناء القدرات البشرية.

١٢ - وقالت إن بيرو، كبلد معرض للتأثر بتغير المناخ بشكل خاص، بدون أن يكون من بين المتسببين الرئيسيين فيه، يقلقه أن المبادرات العالمية الخاصة بالتصدي لهذه الظاهرة قد تأثرت هي الأخرى بالأزمة. وأضافت أن الموارد التي اضطر بلدها لتخصيصها للاستجابة لآثار تغير المناخ كانت على حساب قدرته على التصدي للاحتياجات الأساسية للسكان ومن ثم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما فيها الحد من الفقر. وقالت إنه بالنظر إلى التدهور البيئي المستمر ينبغي أن يكون التكيف مع تغير المناخ شاغلا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بتمويل التنمية. وذكرت أن مؤتمر كوبنهاغن القادم يجب لهذا أن يتصدى لتحدي تمويل التدابير اللازمة: وقالت إن بيرو قدمت مقترحات بهذا المعنى.

١٣ - **السيد أغويار باتريوتا** (البرازيل): قال إن البرازيل ما زالت ملتزمة التزاما تاما بتمويل عملية التنمية وبجدول الأعمال الشامل لتوافق آراء مونتيري الذي يمثل، مع إعلان الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، دليلا جيدا للعمل المنتظر. على أنه أضاف أن الانتكاس الاقتصادي جعل من الضروري إلقاء نظرة جديدة على الهيكل المالي الدولي من أجل تصحيح سياسات الماضي الخاطئة سعيا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

١٤ - وذكر أنه تحقق بعض التقدم في تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية في البلدان النامية، وخاصة عن طريق تحديد أولويات السياسات الشاملة المنحازة للفقراء واعتماد تدابير لتعزيز الرفاه الاجتماعي وتحقيق استقرار أسواق رأس المال وإقامة البنية الأساسية الضرورية. على أنه أضاف أنه يلزم اتخاذ تدابير لتنفيذ تدابير معاكسة لاتجاه التقلبات الدورية بما يتفق وتوافق الآراء الجديد المتعلق بالسياسات الحصيفة على صعيد الاقتصاد الكلي. وقال إنه ينبغي أيضا وضع نظم لمنع التقلب في التدفقات المالية الدولية الخاصة واتخاذ خطوات لمواصلة تخفيض تكاليف التحويلات.

١٥ - وقال إن التجارة الدولية، التي لحقها ضرر بالغ بسبب الأزمة، وخاصة بسبب عدم توافر التمويل، تمثل تحديا يجب أن تتصدى له الأمم المتحدة بالتعاون مع المؤسسات المناسبة في المنظومة. وأضاف أن البرازيل يقلقها بوجه خاص انعدام التقدم في مفاوضات جولة الدوحة، التي ينبغي الانتهاء منها في عام ٢٠١٠ على أساس ما تحقق بالفعل. وأضاف أن مما يؤسف له أن المساعدة الإنمائية الرسمية ما زالت دون المستويات المتفق عليها دوليا والتي تعتبر أصلا مستويات منخفضة.

١٦ - وقال إنه يلزم الآن اتخاذ تدابير إيجابية لتجنب تفاقم أزمة الديون. وذكر أن الحوار الرفيع المستوى القادم بشأن تمويل التنمية سيكون فرصة فريدة لمناقشة هذه التدابير والتدابير الإضافية اللازمة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. وأضاف أن التمويل الكافي للتنمية شرط أساسي لتحقيقها. وأضاف أن آلية المتابعة الحكومية الدولية المتوقعة يجب أن تساعد في الإبقاء على عملية التمويل من أجل التنمية في مقدمة بنود جدول الأعمال. وأعرب عن أمله في أن تساعد هذه الآلية هيئة دائمة على نمط الهيئة المركبة الجديدة التي أنشأتها الأمم المتحدة بالنسبة لمسائل الجنسين.

١٧ - وقال إن الشاغل الرئيسي ما زال هو تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية. وذكر أن البرازيل شاركت منذ البداية في عدد من المبادرات التي اتخذت لهذا الغرض وأنها حريصة على استكشاف سبل جديدة لتوفير الأموال الإضافية. وأضاف أن لهذا ترحب بالاجتماع الوزاري القادم الذي سيعقد في باريس لبحث الإمكانية التقنية والقانونية لفرض ضريبة على المعاملات المالية الدولية.

١٨ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن الحالة الاقتصادية العالمية تتطلب مضاعفة الجهود من أجل تنفيذ توافق آراء مونتيري. وذكرت أن كولومبيا عملت من جانبها وفقا للسياسات والالتزامات المنصوص عليها في توافق الآراء، وخاصة عن طريق تشجيع الآليات المبتكرة مثل تمويل المشاريع الصغيرة الذي يسهم إسهاما قيما في التنمية الاجتماعية والنهوض بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وذكرت أن تقديم القروض الصغيرة هو أفضل الحلول واقلها تكلفة بالنسبة للأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة. على أنها ذكرت أن من الواضح أيضا أنه في اقتصاد عالمي تحتاج اقتصادات البلدان النامية إلى الدعم الدولي والوصول إلى الأسواق. وقالت إن بلدها لهذا السبب تقلقه الاتجاهات الحمائية الأخيرة. وأضافت أن كولومبيا ما زالت ملتزمة بالنهج التعاوني المتعدد الأطراف الذي كان له دور أساسي في توفير بيئة مشجعة للتمويل من أجل التنمية وفي مواجهة المخاطر التي تتعرض لها التنمية وخاصة من جانب الإرهاب. واختتمت كلمتها بالتشديد على الأهمية المتزايدة للمساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل نظرا لانخفاض التدفقات المالية الدولية، بما فيها التحويلات، بسبب الأزمة.

١٩ - **السيد بريز غوتييريز** (غواتيمالا): قال إن مؤتمر مونتيري المتعلق بالتمويل من أجل التنمية والإعلان الذي صدر عنه كان علامة بارزة في العمل الإنمائي للأمم المتحدة وشهادة على دورها الهام في المسائل التي كانت فيما سبق وقفا على المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وحدها. وذكرت أن توافق آراء مونتيري أعطى دفعة هامة للمساعدة الإنمائية الرسمية وأدى إلى تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بالإعفاء من الديون؛ ولكنه لم يكن له أي تأثير على التجارة ومن ثم ظل كثير من المشاكل الهيكلية التي حددت في عام ٢٠٠٢ بدون حل وزاد من حدتها تأثير الأزمة المالية. وأضاف أن المسألة الرئيسية هي مسألة المتابعة نظرا لأن التفاعل الجديد بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لم يتم البناء عليه كما أن مخصصات الموارد التي وجهت إلى مكتب الأمم المتحدة للتمويل من أجل التنمية لم تكن كافية لتمكينه من النهوض بولايته الواسعة. وأضاف أن من الممكن أن يتمثل الحل في وجود عملية حكومية دولية شاملة وكافية كما اقترح في إعلان الدوحة، ولكن المسألة ما زالت مفتوحة وتحتاج إلى عناية اللجنة.

٢٠ - وقال إن هناك شاغلا ثانيا هو أن المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الذي عقد مؤخرا وآلية متابعته قد يصبحان طريقا موازيا لعملية مونتيري بدلا من الإسهام فيها، وخاصة من خلال إنشاء الفريق العامل المخصص بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٦٣. وذكر أن العمليتين مختلفتان ولكن توجد بينهما روابط هامة ومن المهم لهذا أن تعاملا كجزء من خطة أوسع لدفع عجلة التنمية بشكل منسق. وأضاف أن هذا لا ينبغي أن يغيب عن البال وخاصة في سياق الحوار الرفيع المستوى القادم الذي تجريه الجمعية العامة بشأن التمويل من أجل التنمية وفي أعمال الفريق العامل المخصص، وخاصة أن المهمتين تتمان برعاية الجمعية العامة.

٢١ - **السيد أسوغا** (اليابان): قال إن وفده يؤيد ما دعا إليه الأمين العام في تقريره (A/64/322) من حماية الفقراء عن طريق توفير سبل العمل وسبل العيش والإنفاق الاجتماعي

الهادف، وذكر أن بلده يعتزم تعزيز مؤتمر طوكيو الدولي المعني بعملية التنمية الأفريقية كجزء من مضاعفة جهوده المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية. وذكر أنه ينبغي للبلدان المانحة أن تفي بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ولكن البلدان النامية يتعين عليها أيضا أن تتحمل المسؤولية عن التنمية فيها. وأضاف أن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بإيجاد عملية حكومية دولية شاملة ومعززة وأكثر فعالية تسهم في تعزيز التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة للقيام بمتابعة التمويل من أجل التنمية هو قرار مفيد جاء في حينه، وأعرب عن أمله في إجراء مناقشات خصبة خلال الحوار الرفيع المستوى الذي يجرى في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٩. وأضاف أن بلده انضم في عام ٢٠٠٨ إلى الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية وأنه يتطلع على وجه الخصوص إلى تبادل المعلومات بشأن هذا الموضوع.

٢٢ - **السيد ماكسيميتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن الجمعية العامة أمامها هدفان لهما الأولوية في سياق المناقشة الراهنة وهما: النظر في توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز العملية الحكومية الدولية لتنفيذ متابعة التمويل من أجل التنمية؛ والقيام، على أساس إعلان الدوحة بشأن التمويل من أجل التنمية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، بوضع أساس لاعتماد الاتفاقات السياسية في الجلسة العامة الرفيعة المستوى التي تعقدها الجمعية العامة في عام ٢٠١٠. وذكر أن توصيات المجلس بشأن الطرائق الجديدة لعمله لا تحتاج لمزيد من المناقشة ويمكن أن توافق عليها الجمعية العامة. وأضاف أن التوصيات المتعلقة بعمل الجمعية العامة الغرض منها هو زيادة فعالية استخدام الآليات الموجودة، بما فيها الحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية. وقال إن المسألة ذات الأولوية هي تحقيق مزيد من الاتساق في قرارات الجمعية العامة سواء بشأن التمويل من أجل التنمية أو بشأن المسائل المتعلقة بالاقتصاد الكلي. وأضاف أنه تحقيقا لهذه الغاية قد يلزم تعديل جدول أعمال اللجنة وبرنامج عملها. وقال إن وفده تقدم باقتراحات محددة في هذا الصدد في دورة المجلس الموضوعية لعام ٢٠٠٩.

٢٣ - وأعرب عن أمل وفده في أن تعتمد اللجنة مشروع قرار موضوعي فيما يتعلق بمتابعة التمويل من أجل التنمية بحيث يعكس التفاهمات الرئيسية التي تم التوصل إليها في توافق آراء مونتيري وفي إعلان الدوحة. وذكر أن المناقشات المتعلقة بمثل هذا القرار ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المناقشات ذات الصلة التي جرت في ”مجموعة الاقتصاد الكلي“، وخاصة فيما يتعلق بموضوعات الدين الخارجي والتجارة والنظام المالي الدولي ونتيجة الحوار الرفيع المستوى القادم بشأن التمويل من أجل التنمية. وأضاف أن وفده يتطلع إلى اتخاذ قرار سريع بشأن طرائق الحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك موضوعات المائدة المستديرة التي ينبغي أن تعكس التوازن بين الأولويات الواردة في توافق آراء مونتيري وفي إعلان الدوحة. وأضاف أن مذكرة الأمين العام بشأن التنظيم المقترح لأعمال الحوار الرفيع المستوى (A/64/377) لم يتضمن عقد جلسات استماع لمنظمات المجتمع المدني وممثلي قطاع الأعمال مثلما كان يتم تقليديا قبل إجراء الحوار، وربما كان ذلك بسبب ضيق الوقت المخصص للأعمال التحضيرية. وأضاف أن موقف وفده فيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية ورد في بيانه المتعلق بمسائل الاقتصاد الكلي وسيتم تناوله بمزيد من التفصيل خلال الحوار الرفيع المستوى.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٥٥ صباحا.